الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

(نظرة شمولية على وضع المصارف الاسلامية في الدول العربية)

مهنـي دنيـــــازاد
طالبة دكتوراه
جامعة سطيف1

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ضرورة تبني المصارف الاسلامية لعمليات الاندماج والاستحواذ، حيث ساهمت العديد من العوامل مثل العولمة والتحرير المالي والتطور التكنولوجي في تنامي أهمية الحاجة الى ارساء أنظمة مالية أقوى وأكثر تنافسية، و ويكمن الرهان بالنسبة للصناعة المصرفية الاسلامية في تكتلها حتى تتمكن من دعم مركزها التنافسي في مواجهة قوى وضغوطات الفاعلين الدوليين في البيئة الاقتصادية العالمية،ويتسنى لها ذلك من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الفاعلية فضلا عن سرعة بناء قدراتها لتنميط ا الاشراف والرقابة والممارسات المحاسبية بهدف تعزيز حوكمة الصناعة.

Abstract

This study aimed to shed light on th most important necessities due to achieve banking merger and acquisition operations between islamic banks .Factors such as globalisation ,liberalisation and information technology developements have contributed to the need for a more competitive and robust financial systems, so the challenger for the islamic bankink industry is to consolidate itself to be able to better compete with global players in world economic environment ,through achieving scale,efficiency and cost effic-tiveness in addition to rapidely bulding its capacities to standardize regulation and supervision ,and accounting practices ,while strangthening the governance of the industry.

مقدمـــــة :

ظهرت قضية الاندماج المصرفي بقوة على الساحة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وزادت وتيرته في عقد التسعينيات، وكان ذلك مدعوما بالتحولات العميقة و السريعة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال العقدين المذكورين ومن أبرزها ثورة الاتصالات والإعلام وما جلبته التكنولوجيا الحديثة في الأعمال المصرفية من خلق منتجات وخدمات مصرفية جديدة لمواكبة تطورات الفكر المالي الحديث، فضلا على أن إلغاء العديد من القيود التنظيمية والقانونية التي تحد من حرية التجارة في غالبية الدول كان لها دورا حيويا في انفتاح الأسواق المالية أمام بعضها البعض مما خلق بيئة مصرفية أكثر تنافسية في الأسواق المصرفية المحلية.

ومع المستجدات الحالية من عوامل تحرير تجارة الخدمات المالية وحرية حركة رؤوس الأموال دون حواجز، وما رافق ذلك من اتفاقيات دولية بعضها يمس المصارف الاسلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلا عن تبني المصارف التقليدية العالمية لبعض أساليب العمل المصرفي الاسلامي من خلال فتح نوافذ لها، ورغم أهمية تلك النوافذ في مجال توسع أساليب التمويل الاسلامي إلا أنها تمثل في الوقت نفسه منافسة جدية للاستحواذ على حصة هذه المصارف في الأسواق المالية العالمية، وهو ما يشكل تهديدا للمصارف الاسلامية الوطنية واختراقا من الصيرفة التقليدية للصيرفة الاسلامية خاصة في ظل الوضع الراهن للمصارف الاسلامية التي تتميز بصغر حجمها وضعف رؤوس أموالها، فرغم معدلات النمو العالية التي تعكس التقدم الكبير والسريع الذي تشهده تلك المؤسسات إلا أنّ التحدي الذي تواجهه يتمثل في كيفية تطبيق المعايير الدولية بشكل سليم، من خلال ايجاد أطر قانونية وتشريعية ورقابية وإدارية تساعد على استمرار النمو والاستفادة من التمويل العالمي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية ،وضمان استمرار نجاح تجربة المؤسسات المالية الاسلامية ،ولهذا فهي مطالبة بوضع استراتيجية لترشيد العمل المصرفي الاسلامي كتمهيد لتحقيق الاندماج بوصفه الخيار الأفضل للبدء في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الاسلامية ليس فقط داخل البلدان الاسلامية وانما كذلك خارجها ،بهدف مواجهة التحديات المستقبلية في مجال الصيرفة المحلية والعالمية، ومن هنا تتضح اشكالية هذا البحث والمتمثلة في طرح التساؤل الرئيسي :

ما مدى حاجة المصارف الاسلامية إلى تبني عمليات الاندماج المصرفي في ظل الوضع الراهن لها ؟

فرضيات البحث: تتمحور فرضيات هذا البحث فيما يلي:

ينتج عن الاندماج المصرفي خلق كيانات مالية قوية وعملاقة تستطيع الصمود في وجه المنافسة التي فرضتها المتغيرات العالمية في الصناعة المالية والمصرفية وبالتالي فالاندماج هو فرصة للبقاء والاستمرار في النمو.

-تواجه المصارف الاسلامية في الظروف الحالية لها تحديات صعبة تهدد مسيرتها، إما بسبب صغر حجم رؤوس أموالها أو لعدم قدرتها على المنافسة في سوق المصرفية الدولية حيث لا مكان للمصارف الصغيرة في عالم تتصاعد فيه المخاطر.

-يؤدي اندماج المصارف الاسلامية إلى توحيد المعايير المالية والمحاسبة والشرعية المتبعة فيها وتطوير المنتجات المالية المنسجمة مع فلسفتها بدل التشتت في الآراء وطريقة الأداء باعتبار أن المرجع الأول والأخير لها هو الشريعة الاسلامية .

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع الاندماج المصرفي والوضع الراهن للمصارف الاسلامية ومدى حاجتها لتبني سياسات الاندماج وتم الاستعانة بأدوات ايضاحية مختلفة كالجداول التوضيحية والأشكال والدراسات والتقارير الخاصة بموضوع البحث.

محاور الدراسة: للإجابة على اشكالية البحث الأساسية، سيتم التطرق لدراسة العناصر التالية:

أولا : مدخل عام حول ماهية الإندماج المصرفي

1- تعريف الاندماج المصرفي:

أ- لغة: الاندماج في اللغة مصدره اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دَمَجَ ،ويقال دمج الليل دموجا أي أظْلَمَ ودَمَجَ على القوم أي دخلهم بدون استئذان وأدمجَ الشيء أي لفّه في ثوبه[1]، ويقال دمج في الشيء أدخله فيه، وتدامجوا على الشيء اجتمعوا،

وأدمج الحبل أي أجاد فتله[2]، ويعرف الاندماج عموما من الناحية اللغوية بأنه دخول الشيء في الشيء واستحكامه فيه[3].

ب - اصطلاحا:

يمكن تعريف الاندماج المصرفي من الناحية الاصطلاحية من وجهتين، الوجهة الاقتصادية والوجهة القانونية على النحو التالي:

ب-1 تعريف الاندماج من الناحية الاقتصادية: **نورد هنا تعريفين هما:**[4]

الاندماج هو (...اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكثر على تحقيق أهداف من المحتمل عدم القدرة على تحقيقها قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد...)

الاندماج هو (...عملية توحيد بنكين أو أكثر وظهورهم في كيان واحد جديد، والاندماج هو ضم أحد البنوك لبنك آخر بإضافة أصول وخصوم البنك المندمج لأصول وخصوم البنك الدامج، واتخاذ اسم البنك الدامج من خلال مجموعة من العمليات المالية والمحاسبية والقانونية والادارية، وعادة ما يكون البنك الدامج بنكا كبيرا والبنك المندمج بنكا صغيرا ولديه مشاكل أو يعاني من أحد مشاكل التعثر...)

ويشير التعريفين السابقين إلى مفهوم الاندماج بطريقة المزج (تعريف رقم 01) والاندماج بطريقة الضّم (تعريف رقم 02)[5].

الاندماج بطريقة المزج: ويتمثل هذا الصنف من الاندماج في حل شريكتين أو أكثر وانشاء شركة (بنك) جديدة، وتؤدي هذه الطريقة إلى زوال كل المصارف المندمجة أي زوال الشخصية لكل المصارف وانشاء مصرف يحل محلهم يتمتع بشخصيته مستقلة ومنفصلة عن شخصية المصارف المنحلة.

الاندماج بطريقة الضّم (أو الاستيعاب أو الامتصاص): ويتمثل في حل شركة أو أكثر دون تصفية ونقل ذمتها إلى شركة قائمة وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا على المستوى العملي فعادة ما يضم البنك الأقوى البنك الأضعف وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي.

ويمكن التساؤل على المستوى القانوني كيف يمكن لشركة منحلة أن تقوم بعمل قانوني؟ والجواب على ذلك هو أن فقدان الشركة لشخصيتها المعنوية لا يعني انعدام وجودها لأن القانون الوضعي يعترف ببعض الشركات التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية مثل شركة المحاصة والشركة تحت التأسيس فالشركة المنحلة دون تصفية قائمة قانونيا ومختفية اقتصاديا.

ب-2- تعريف الاندماج من الناحية القانونية: لا يخرج معنى الاندماج من الناحية القانونية عن التعريف السابق حيث يعرف أنه « عقد تضّم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى شركة جديدة.»[6]

2- أنواع الاندماج:

1.2-بالاستناد إلى طبيعة نشاط البنوك المندمجة:

1.1.2- الاندماج الأفقي: ويتم بين مصرفين أو أكثر لديهم نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة، كالبنوك التجارية أو البنوك الاستثمارية أو البنوك المتخصصة وهذا النوع من الاندماج هو الغالب على المستوى المحلي أو العالمي.[7]

والاندماجات الأفقية هي صيغة تتبعها الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على الشركات المنافسة حتى تتمكن من انتاج

السلع غير المنافسة على الأقل في المدة القصيرة والمتوسطة، ويبقى الهدف النهائي هو القضاء على المنافسة في الصناعات القريبة من تخصصاتها الأساسية عن طريق الاندماجات العمودية.[8]

2.1.2- الاندماج الرأسي أو العمودي: يتم هذا النوع من الاندماج بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى والعاصمة، بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصارف الكبيرة.[9]

والاندماج الرأسي أو العمودي عبارة عن مزج شركات لديها علاقة بكل من البائع والمشتري ورغم عدم انتشاره في القطاع المصرفي إلا أنه منتشر في القطاعات المالية الأخرى.[10]

3.1-2- الاندماج المختلط أو التكتلي: هو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينهما و بما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصرفين المندمجين،(11) والهدف من وراء ذلك هو تقديم خدمات متنوعة من خلال التعامل مع بنك واحد أو ما يسمى بالبنوك الشاملة والمثال الشائع عن ذلك الاندماج الذي يتم بين البنوك وشركات التأمين بهدف تقديم خدمات متكاملة من خلال كيان واحد .[12]

2.2- أنواع الاندماج طبقا لطبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

2.2-1 الاندماج الطوعي: ويتم بموافقة مجلسي إدارة المصرفين الدامج والمندمج بهدف تحقيق مصلحة مشتركة ،بمعنى يحدث هذا الاندماج طواعية بين أطراف عملية الاندماج وفي وجود الضوابط والاجراءات اللازمة لنجاحه.[13]

2.2.2- الاندماج القسري: هو الاندماج غير المحبب لإدارات البنوك المندمجة ولكنها مضطرة ومجبرة على ذلك امتثالا لقرارات السلطة النقدية والإشرافية لحماية وتقوية الجهاز المصرفي، بتنقية من البنوك المتعثرة أو الموشكة على الافلاس أو غير قادرة على مسايرة التوجهات الاقتصادية والمصرفية العالمية مثلا معيار الملاءة أو كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل.[14]

3.2.2- الاندماج العدائي: ويتم ضد رغبة مجلس ادارة المصرف المندمج نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبته في المحافظة على استقلاليته.[15]

3- محددات الاندماج المصرفي:

ان الاندماج المصرفي ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف عديدة، ولضمان نجاح عملية الاندماج بتعيين على المسؤولين المعنيين مراعاة مجموعة من الشروط والضوابط هي:[16]

1- إعادة هيكلة كاملة للبنوك المرشحة للاندماج بحيث لا تندمج البنوك الضعيفة مما يؤثر سلبا على البنوك الأخرى المندمجة معها.

2- الدراسة الوافية للمراكز المالية للبنوك المرشحة للاندماج ،وحجم الديون المتعثرة وسبل معالجتها ،ومدى التناسب بين حجم الكيان الجديد وحجم السوق المصرفي.

3- وجود قدر عالي من الشفافية والافصاح بشأن البيانات والمعلومات عن البنوك المندمجة.

4- اعتماد جملة من الحوافز المشجعة لعملية الاندماج والاستحواذ من اعفاءات ضريبية وقروض ميسرة وتراخيص تسمح بمزاولة النشاط.

5- التركيز على البنوك التي لديها ميزة تنافسية في السوق المصرفي.

6- تفعيل قواعد الاشراف والرقابة على عملية الاندماج المصرفي.

7- توعية عملاء البنك الدامج والمندمج بأهمية عملية الاندماج.

8- اختيار أفضل مؤسسات التقييم العالمية المشهود لها بالكفاءة في عمليات تقييم البنوك الراغبة في الاندماج.

9- تمويل عملية الاستحواذ حيث تعتبر من أهم المحددات اللازمة لنجاح عملية الاستحواذ في الصناعة المصرفية.

10- اعداد دراسات كافية ووافية للنتائج المتوقعة نتيجة عمليات الاندماج والاستحواذ ،والجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتقييم تلك الدراسات والنتائج من قبل البنك المركزي للتحقق من دقة وسلامة النتائج التي تم التوصل اليها ،وتحديد مراحل وإجراءات الاندماج ومتابعتها والاشراف عليها والتعرف على الأثار المترتبة عنها.

4- دوافع الاندماج المصرفي:

إن الأسباب التي تدفع البنك إلى تبني خيار الاندماج مع بنك آخر والاستحواذ عليه قد تكون أسباب داخلية على مستوى المؤسسة المصرفية ،مثلما قد تكون نتيجة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية ،أو تلك التغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد القومي والتي تفرض على البنوك الاتجاه نحو الاندماج كخيار استراتيجي من أجل النمو والتوسع.

الدوافع الداخلية: **وهي تنقسم الى دوافع اقتصادية ودوافع شخصية.**

4-1 الدوافع الاقتصادية أو الدوافع المتعلقة بتعظيم القيمة:

وتتعلق بالاستجابة للرغبة في تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال تعزيز القدرات المالية بزيادة الربحية والسيطرة على مناطق جغرافية معينة ،أو إعادة إدارة وتوزيع الأصول وتنقسم هذه الدوافع إلى دوافع عامة وأخرى جزئية.

أ- الدوافع العامة: وتتمثل في زيادة الأرباح المستقبلية إما من خلال خفض التكاليف المتوقعة أو زيادة الايرادات المنتظر تحقيقها.

ب- الدوافع الجزئية: وتتمثل في تنويع محفظة التوظيف والاستفادة من المزايا الضريبية وتحقيق الأثر التآزري أو التجميعي من خلال تحقيق وفورات الحجم و وفورات النطاق، وتحسين آداء الادارة الجديدة وبالتالي الحصول على تصنيف انتمائي متقدم يسمح بتخفيض تكلفة التمويل وتعزيز قوة رأس المال.[17]

2.4- الدوافع غير الاقتصادية أو الدوافع الشخصية:

تتمثل في تحقيق المصالح الشخصية للمديرين بغض النظر عن تعظيم قيمة المؤسسة، وعلى الرغم من كونها لا تعادل في أهميتها الدوافع الاقتصادية لعمليات الاندماج والاستحواذ إلا أنه لا يجب الاستهانة بها لما لها من أثر مدمر ينعكس في تبديد ثروة حملة الأسهم والحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة (عملاء، دائنين، ملاّك، موظفين...).[18]

3.4- الدوافع الخارجية:

بعدما تحولت الأسواق العالمية إلى بيئة اقتصادية وقانونية واحدة تتأثر وتؤثر في بعضها البعض، لم تعد هناك دولة من دول العالم كافة على اختلاف ايديولوجيتها السياسية والاقتصادية بمعزل عن التغيرات السريعة والعميقة والمتلاحقة التي شهدها

النظام المالي والاقتصادي العالمي والتي مازالت تتفاعل بحلول القرن الحالي، وقد كان لهذه التغيرات تأثيرا قويا على اتجاه المؤسسات المالية والمصرفية نحو عمليات الاندماج مع غيرها أو الاستحواذ على مؤسسات أخرى ،حتى لا تتخلف عن مسايرة المستجدات والتطورات الاقتصادية والمصرفية التي قد تجعلها هدفا للاستحواذ عليها من قبل مؤسسات أخرى أو تتعرض للتصفية نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل وتتمثل هذه التغيرات في:

1-العولمة ومالها من انعكاسات وتداعيات شكلت حافزا لعمليات الاندماج المصرفي مثل تحرير التجارة في الخدمات المالية ، وما تفرضه من أوضاع تنافسية جديدة على الساحة المصرفية والمالية، والوفاء بمتطلبات الملاءة المالية وفقا لمقررات لجنة بازل المصرفية والاتجاه نحو ما يعرف بالبنوك الشاملة.

2-التقدم التكنولوجي غير المسبوق في صناعة الخدمات المالية بصفة عامة وصناعة الخدمات المصرفية بصفة خاصة، ولا جدال في أنه أثر بشكل ملحوظ على اعادة هيكلة الخدمات المالية من خلال ثلاث اليات :

-ا لزيادة في نطاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة مثل بطاقات الائتمان.

- ادارة المخاطر مثل عقود المشتقات المالية.

- من خلال اقتصاديات الحجم عن طريق توفير الخدمات مثل ادارة النقدية.

3- التحرر من القيود : من خلال الغاء الكثير من القيود التنظيمية والقانونية في القطاع المالي استجابة لتسارع خطى العولمة المالية.

4-ظروف الاقتصاد الكلي ، حيث تعتبر عاملا اخر من العوامل التي كان لها تأثيرا مباشرا على قرار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو الاستحواذ عليها، فتتزامن موجات الاندماج مع حالات الرواج الاقتصادي بينما تتقلص وتيرتها في أوقات الركود.

-5 أثر الاندماج المصرفي على النظام المصرفي:

5-1 الآثار الايجابية للاندماج المصرفي:

1- إن الاندماج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية مخاطر التصفية، الثي ينتج عنها أثار سلبية على القطاع المصرفي وبالتبعية على الاقتصاد القومي.[19]

2- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير حيث يمكن تلخيص المزايا التي تحصل عليها المصارف الكبيرة بالآتي:[20]

أ- من مزايا الحجم الكبير القدرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عالي بسبب زيادة قدرة البنوك المندمجة على الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال المصرفية، فضلا على أن المصرف الكبير أكثر قدرة على اتباع نظم متكاملة من المراقبة والمراجعة الداخلية والقيام بحملات اعلانية واسعة النطاق بتكاليف قليلة.

ب- تستطيع المنافسة عالميا ومن ثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج ليس بإمكان المصارف الصغيرة الحصول عليها ،فضلا عن أن الاندماج يمكن أن يسهم في رفع رؤوس الأموال للمصارف بموجب اتفاق بازل وذلك لتعدد المخاطر التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر، وهي بذلك عرضة للخسارة عندها يجب ألاّ تسحب المصارف من أموال المودعين وإنما يجب أن يتحملها رأس المال.

ه- أن المصارف الضخمة توحي بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين معهم، ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق الخدمات المصرفية الكثيرة التنوع والشمول وتقديمها بأسعار مغرية، كذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات كانت حكرا على المؤسسات المالية غير المصرفية كالوساطة في الأسواق وخدمات التأمين.

3- ٍعد الاندماج أحد الحلول لمواجهة حالة التمصرف الزائد ،ومن ثم التخفيض في عدد المصارف وهو ما يساهم في تقليص الطاقة الفائضة.[21]

4- زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث والدراسات وادخال المكننة التي تزيد من تطويروتحسين وتحديث العمليات المصرفية مما يؤدي إلى تنفيذها بسرعة ودقة عالية.[22]

5- زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي تنتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الايداعات الناجمة عن زيادة عدد عملائه ،وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد وهذا ما يزيد من ربحيته.

2.5- الأثار السلبية للاندماج المصرفي: تنجم عن الاندماج المصرفي جملة من الأثار السلبية: [23]

- قد تنتج عن عملية الاندماج أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المالية والمصرفية.
- نظرا لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقا كما لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة ألا فاعلية من المصارف الصغيرة.
- قد ينتج عن زيادة حجم المؤسسة المصرفية ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل ،ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف بسبب الممارسات الاحتكارية التي تتولد عن غياب المنافسة السوقية الحقيقية.
- زيادة المخاطر الناتجة عن عمليات الاندماج التي ينتج عنها اخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم ادراكها وتصحيحها في الوقت المناسب .
- قد يؤدي كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج إلى عدم الاهتمام بالعملاء ذوي الودائع الصغيرة والمتوسطة ،وقد يؤدي هذا إلى انصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه.

ثانيـــــا: الوضع الراهن للمصارف الاسلامية:

1- تطور الصيرفة الاسلامية خلال العقد 2007-2016:

أحرزت الصيرفة الاسلامية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات والعملاء وحجم الأصول منذ نشأتها في سنوات الستينات من القرن العشرين، ورغم أن حجمها لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من أصول الصيرفة العالمية إلا أنها موجودة في أكثر من 60 بلدا بأصول ناهز حجمها 1.5 تريليون دولار في عام 2016م، وهي تساهم مساهمة رئيسية في الشمول المالي والتنمية المستدامة،[24] مثلما تشكل المصارف الاسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الاسلامي وهي متركزة بشكل أساسي في الدول المصدرة للنفط، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى ماليزيا وإيران أكثر من 70% من أصول القطاع، وحسب مجلة Banker the، فيبلغ عدد المصارف الاسلامية (كليا أو التي لديها نوافذ اسلامية) مائتان ومصرف واحد (201

مصرف)، مثلما بلغت أصول هذه المصارف حوالي 1.451 مليار دولار عام 2015م مقابل 1.346 مليار دولار في عام 2014م ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول بنهاية عام 2021م إلى 2.7 تريليون دولار.[25]

شكل رقم 01 : توزع النظام المالي الاسلامي حسب القطاعات (2015)

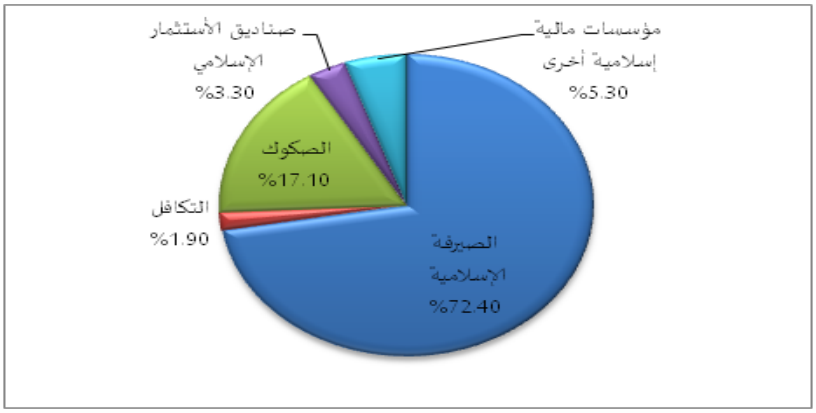

المصدر: إتحاد المصارف العربية ،عدد 440 ،مرجع سابق،ص 20 .

وقد حققت الصيرفة الاسلامية نموا كبيرا جدا خلال السنوات العشر الأخيرة مع تسجيل مصارف الخليج أعلى نسب النمو عالميا بلغ متوسطها 17% مقابل 10% لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام و 8.7% في آسيا،[26] وقد سجل عدد من المصارف الاسلامية خلال المدة 2007م-2016م ارتفاعا كبيرا في حجم أصولها نتيجة لمعدلات النمو العالية التي حققتها، ويظهر الجدول رقم 01 أول 20 مصرفا إسلاميا من حيث النمو خلال العقد الماضي في العالم.

الجدول رقم 01: المصارف الإسلامية الأسرع نموا في العالم

المرتبة	المصرف	البلد	الموجودات (مليون دولار)		نسبة النمو (%)2007-2016
			2007	2016	
1	بنك قطر الاسلامي	قطر	4.090.25	34.898.00	753.20
2	Eghtesad Novin Bank	إيران	1.591.60	12.823.00	705.67
3	بنك بوبيان	الكويت	1.744.25	10.333.59	492.44
4	PT Bank Syariah Mandiri	أندونيسيا	1.019.96	5.108.77	400.88
5	بنك قطر الاسلامي الدولي	قطر	2.307.12	11.137.00	382.72
6	Islamic Bank Ban-gladesh	بنغلاديش	2.175.52	9.246.00	325.00
7	بنك الجزيرة	السعودية	4.195.52	16.870.00	302.08
8	Bnak Keshavarzi	إيران	5.833.18	22.244.00	281.34
9	بنك الشارقة الاسلامي	الإمارات	2.190.36	8.135.00	271.40

10	Hong Leong Isla-mic Bank Berhad	ماليزيا	1.821.79	6.361.75	249.20
11	بنك أبوظبي الاسلامي	الإمارات	9.881.67	32.229.00	226.15
12	Karafarin Bank	إيران	1.387.38	4.170.00	200.57
13	بنك الراجحي	السعودية	28.093.12	84.165.00	199.59
14	Refah Bank	إيران	80..4.669	12.950.00	177.31
15	BIMB Hholdings	ماليزيا	4.828.51	13.371.00	176.92
16	Bank Rakyat	ماليزيا	7.784.77	8.138.64	176.66
17	بنك اثمار	البحرين	3.179.94	55.088.00	155.94
18	بنك التمويل الكويتي	الكويت	21.836.22	7.014.70	152.28
19	بنك فيصل الاسلامي	مصر	2.856.65	40.810.00	145.56
20	بنك دبي الاسلامي	الإمارات	17.544.98		132.60

المصدر:اتحاد المصارف العربية،عدد 440،مرجع سابق،ص1.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أنه من بين أكبر 20 بنك إسلامي في العالم فإن 10 منها موجودة في دول الخليج (08 مصارف إسلامية بالكامل ومصرفين تجاريين يديران نوافذ اسلامية)، كما تستحوذ دول المجلس التعاون الخليجي على 50% من الأصول المصرفية الاسلامية العالمية، إضافة إلى ما سبق يتضح من خلال الجدول التركز الكبير في الأصول المصرفية الاسلامية حيث تستحوذ الدول العشر الأولى (إيران، السعودية، ماليزيا، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، بنغلاديش، إندونيسيا، سوريا) على نسبة 94.3% من مجمل الأصول المصرفية الاسلامية في العالم .

الشكل رقم 02 : حصة أكبر12 بلدا من مجموع الأصول المصرفية الاسلامية حول العالم (2015)

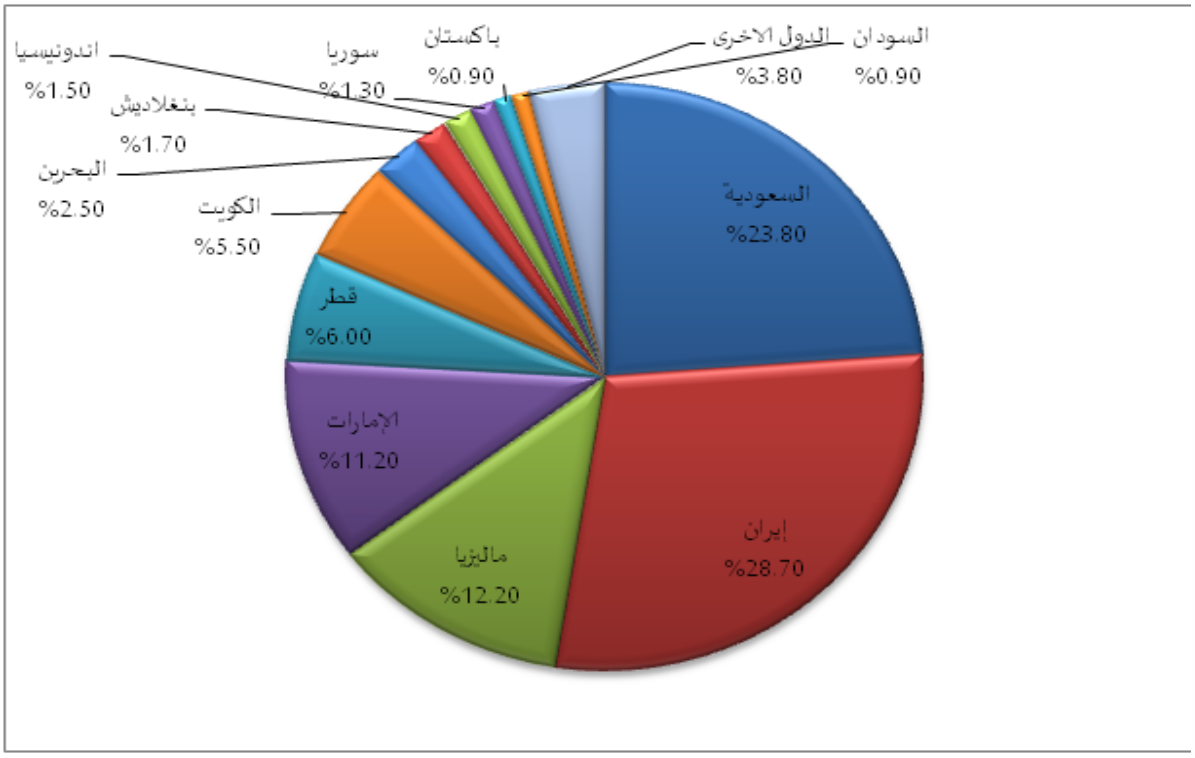

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440،مرجع سابق،ص13 .

وبالرغم من معدلات النمو السابقة، إلا أنه وفقا للتقرير الذي أعدته وكالة «ستاند أند بورز» للتصنيفات الائتمانية فقد تم تسجيل ضغوط على المؤسسات المالية الاسلامية في دول الخليج خلال السنتين 2015م-2016م (أنظر الشكل رقم 03) ،نتيجة تراجع النمو الاقتصادي في هذه الدول بسبب التأثير السلبي في للإجراءات المتخذة لمواجهة انخفاض أسعار النفط، مثلما تتوقع الوكالة استمرار التباطؤ خلال عام 2017م، فضلا عن تراجع جودة أو نوعية الأصول وانخفاض الربحية.[27]

الشكل رقم 03 :أصول الصيرفة الاسلامية للمدة ما بين عامي 2008 – 2015

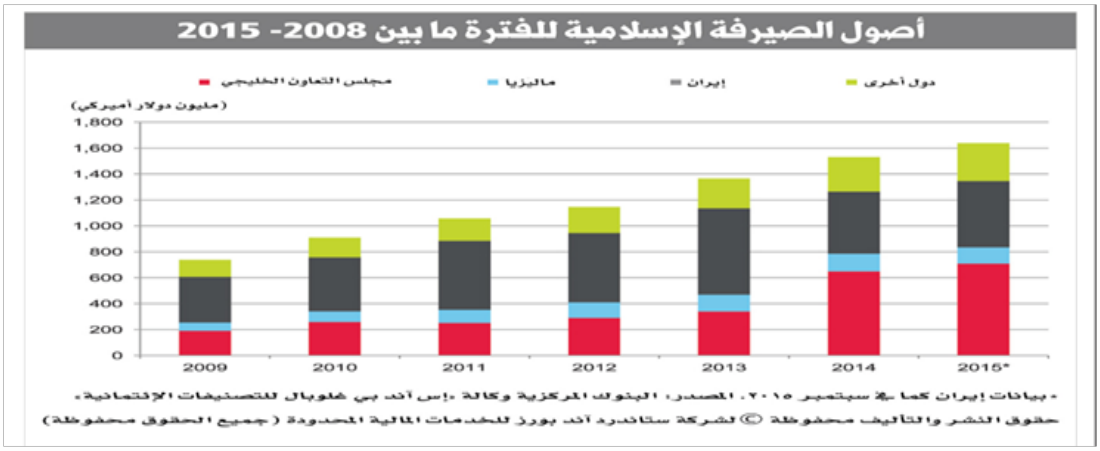

المصدر:ستاند اند بورز: توحيد المواصفات يعيد الصيرفة الاسلامية الى مسارها الصحيح،مجلة القبس الالكتروني،متوفر على الموقع com.alqabas/227816/ ;

جدول رقم 02: أكبر 10 مصارف الأولى ضمن 100 مصرف إسلامي (كليا أولديه نوافذ اسلامية) حول العالم -2015-المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 15.

الترتيب بحسب الأصول الاسلامية	المصرف	البلد	مجموع الاصول		الأصول الاسلامية		نسبة الأصول الاسلامية من مجموع الأصول	الربح قبل الضريبة (مليون دولار)	رأس المال الأساسي (مليون دولار)	ملاحظة
			مليون دولار	نسبة النمو(%)	مليون دولار	نسبة النمو(%)				
1	بنك الراجحي	السعودية	84.165.0	2.6	84.165.0	2.6	100.0	1.901.0	12.437.0	اسلامي كليا
2	بنك التمويل الكويتي	الكويت	55.088.0	-6.1	55.088.0	-6.1	100.0	699.0	6.032.0	اسلامي كليا
3	البنك الأهلي الخارجي	السعودية	119.824.0	3.3	54.797.3	18.8	45.7	2.439.0	14.693.0	اسلامي كليا
4	Mellat Bank	ايران	54.091.0	-1.7	54.091.0	-1.7	100.0	546.0	1.947.0	اسلامي كليا
5	Bank Melli Iran	ايران	53.338.0	8.0	53.338.0	8.0	100.0	551.0	2.175.0	اسلامي كليا
6	Bank Saderat Iran	ايران	41.468.0	22.6	41.468.0	22.6	100.0	396.0	3.669.0	اسلامي كليا
7	بنك دبي الاسلامي	الإمارات	40.810.0	21.0	40.810.0	32.3	100.0	1.049.0	5.220.0	اسلامي كليا
8	Bank Maskan	ايران	38.699.0	3.9	38.699.8	3.9	100.0	96.0	1.932.0	اسلامي كليا
9	Malyan Banking Berhad	ماليزيا	0..165.115	9.9	36.866.8	6.7	22.3	2.113.0	12.593.0	اسلامي كليا

10	بنك قطر الاسلامي	قطر	34.898.0	32.2	34.898.0	32.2	100.0	560.0	3.950.0	اسلامي كليا

ومن حيث ترتيب أكبر 100 مصرف اسلامي في العالم خلال العام 2015م فقد احتل مصرف الراجحي (السعودي) المركز الأول عالميا من حيث حجم الأصول الاسلامية والتي بلغت 84.2 مليار دولار.[28] (أنظر الجدول رقم 02)

لكن المصرف تراجع إلى المرتبة الثالثة من حيث قيمة الموجودات والمرتبة الخامسة من حيث القيمة السوقية في ترتيب أكبر 20 بنكا خليجي لعام 2017م، وعاد الترتيب الأول لصالح بنك قطر الوطني سواء من حيث حجم الموجودات التي بلغت 197.7 مليار دولار أو من حيث القيمة السوقية التي قدرت بـ: 35.836 مليار دولار.[29]

جدول رقم 03 :ترتيب أكبر 10 بنوك خليجية حسب القيمة السوقية (2017)

الترتيب	البنك	القيمة السوقية «بالمليار دولار»	السوق	موجودات 2006	موجودات 2016	نسبة النمو المركب
1	بنك قطر الوطني	35.836	قطر	19.7	197.7	26%
2	أبوظبي الأول	32.802	أبوظبي	27.5	114.6	15%
3	الراجحي	27.293	السعودية	28.1	90.6	12%
4	الأهلي التجاري	21.915	السعودية	41.5	117.7	11%
5	بنك الكويت الوطني	14.999	الكويت	25.9	79.4	12%
6	الإمارات دبي الوطني	12.384	دبي	26.1	122	17%
7	سامبا	11.570	السعودية	33.1	61.7	6%
8	مصرف الإمارات الاسلامي	11.094	دبي	4.1	38.4	25%
9	بيت التمويل الكويتي	10.432	الكويت	20.7	54.1	10%
10	أبوظبي التجاري	10.337	أبوظبي	22.1	70.3	12%

المصدر: خاص... أقوى 20 بنك خليجيا 2017م، أموالamwel-mag.co

وحسب نتائج البحث الذي أجرته مجلة فوربس الأمريكية الشهيرة المتعلق بأفضل 2000 شركة حول العالم في العام 2015م، فإن ترتيب أكبر المصارف التي احتلت المراكز العشر الأولى من حيث حجم الأصول والقيمة السوقية كان كالتالي:[30]

جدول رقم 04: أهم 10 بنوك في العالم من حيث القيمة السوقية (2015)

الترتيب	اسم البنك	البلد	المبيعات	الأرباح	الأصول	القيمة السوقية
1	البنك الصناعي والتجاري الصيني	الصين	$166.8	$44.8	$3.322	$278.3
2	البنك الزراعي الصيني	الصين	$130.5	$37	$2.698.9	$212.9
3	بنك التعمير الصيني	الصين	$129.2	$29.1	$2.547.8	$189.9
4	البنك الصيني	الصين	$120.3	$27.5	$2.458.3	$199.1
5	جب بي مورغان تشايس	و.م.أ	$97.8	$21.2	$2.593.6	$225.5

6	ويلز فارغو	و.م.أ	$90.4	$23.1	$1.701.4	$278.3
7	اتش أس بي سي	المملكة المتحدة	$81.1	$13.5	$2.634.1	$167.7
8	سيتي غروب	و.م.أ	$93.9	$7.2	$1.846	$156.7
9	بنك أوف أميريكا	و.م.أ	$97	$4.8	$2.114.1	$163.2
10	مجموعة سانتاندير	اسبانيا	$56.4	$7.7	$1.532.3	$109.4

المصدر : شبكة الباحثون السوريون من الموقع www.syr–res.com/article/9978.html

بملاحظة الجدول رقم 04 نجد أن أربعة مصارف صينية قد احتلت صدارة القائمة الخاصة بأهم 10 بنوك في العالم لعام 2017 م،يليها بنكين أمريكيين ثم بنك من المملكة المتحدة ثم بنكين أمريكيين وعادت المرتبة العاشرة لبنك أوروبي، وتجدر الاشارة هنا الى أن كل بنك من هذه البنوك العالمية العملاقة هو حصيلة العديد من صفقات الاندماج والاستحواذ،و بمقارنة معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول رقم 03 يظهرلنا الفرق الشاسع بين المصارف العربية والمصارف الأجنبية سواء من حيث القيمة السوقية أو حجم الموجودات.

2- نمو القطاع المصرفي العربي خلال عام 2016م وحجمه بالنسبة للاقتصاد العربي:

يمثل القطاع المصرف العربي قاطرة الاقتصاد العربي بالنظر إلى الدور التمويلي الذي يمارسه باستمرارلهذه الاقتصادات، حيث تشير التقديرات إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي بلغت حوالي 3.4 تريليون دولار في نهاية العام 2016م بزيادة حوالي 6% عن نهاية العام 2015م ،هذا وأصبحت تشكل حوالي 140% من حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي.[31]

ُبلغت الودائع المجمعة للقطاع حوالي 2.2 تريليون دولار أي ما يعادل 89% من حجم الاقتصاد العربي محققة نسبة نمو حوالي 5% ،وبلغت حقوق الملكية حوالي 390 مليار دولار بزيادة 6% عن العام 2015م ،وتشير التقديرات إلى أن حجم الائتمان الذي حققه القطاع المصرفي في الاقتصاد العربي حتى نهاية عام 2016م قد بلغ حوالي 1.9 تريليون دولار ما يمثل نحو 77% من الناتج المحلي الاجمالي العربي محققا نسبة نمو 8% عن نهاية العام 2015م ،وتدل هذه الأرقام إلى على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصادات العربية على الرغم من انخفاض أسعار النفط واستمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية.[32]

3- ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث رأس المال والموجودات:

تظهر البيانات المالية المتوفرة للمصارف العربية بنهاية العام 2016م دخول 87 مصرفا عربيا لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم مقابل 85 مصرفا عام 2015م، وقد بلغ مجموع رأس المال الأساسي للمصارف العربية الـ 87 نحو 298.8 مليار دولار فيما بلغت موجوداتها حوالي 3.4 تريليون دولار.

وقد سجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت اللائحة، حيث تم إدراج 21 مصرفا إماراتيا فيها، تليها السعودية (12 مصرفا) فالبحرين وقطرولبنان (10 مصارف)، فالكويت (07 مصارف)، وتصدرت المصارف السعودية اللائحة بالنسبة إلى مجموع رأس المال الأساسي الذي بلغ نحو 90.1 مليار دولار، تليها المصارف الإماراتية (78.6 مليار دولار) فالقطرية (39.8 مليار) فالكويتية (22.4 مليار) أما بالنسبة إلى الموجودات التي بلغ حجمها الاجمالي 622.9 مليارد ولار، فقد

احتلت المصارف السعودية الترتيب الأول تليها المصارف السعودية (590.4 مليار) فالقطرية (205.5 مليار دولار).[33]

وقد تصدر بنك قطر الوطني المصارف العربية متفوقا على البنك الأهلي التجاري السعودي الذي كان الأول في عام 2015م بالنسبة إلى حجم رأس المال الأساسي، واحتل المرتبة 82 عالميا في نهاية عام 2016م متقدما عن المرتبة 89 في نهاية العم 2015م وبالتالي قد يكون قد تقدم بـ: 7 مراتب عالميا، وقد تلاه البنك الأهلي التجاري في المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 87 عالميا في نهاية عام 2016م وهي نفس المرتبة التي احتلها في عام 2015م.

4- المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية:

- يلاحظ أن الاقتصاد في الدول العربية والاسلامية عموما والعمل المصرفي والمالي الاسلامي بوجه خاص تسوده حالة من المباعدة بين أطرافه على الصعيد التطبيقي والاستثماري، وتطغى على علاقات أطرافه روح التنافس والتناحر لإثبات الوجود أمام المثيل بدلا من أن يكون إثبات الوجود أمام النقيض، وذلك بالرغم من أن المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية تستمد مبادئها من مصدر واحد في النظرية والفكر ألا وهو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.[34]
- نظرا للصعوبات التي يمر بها التعاون والتنسيق الاقتصادي والمصرفي بين الدول العربية والاسلامية فإن مجال الدمج والاستحواذ أصبح من الناحية العملية محصورا داخل البلد الواحد ونادرا ما يمتد لأكثر من بلد عربي أو اسلامي واحد، فعلى سبيل المثال من الصعب أن يتم الدمج بين مصرف أردني ومصرف مصري أو مصرف أردني ومصرف خليجي نظرا لاختلاف الخلفيات القانونية لكل بلد، ومن ضمن الآمال المعلقة أن يتمكن مجلس التعاون الخليجي من ايجاد دمج مصرفي بين دولة وخاصة بين المصارف الاسلامية لذلك كان من الأيسر أن يتم الدمج بين مصرفين أو أكثر داخل البلد الواحد كمرحلة أولى ثم يتم بعد ذلك التفكير في عمليات الدمج مع مصارف مقيمة في بلدان أخرى كمرحلة لاحقة.[35]
- من أبرز المخاطر التي تهدد القطاع المصرفي العربي السيولة في مصارف دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نتيجة تراجع النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص (والتي تمثل ايراداتها النفطية أهم مصدر السيولة في أسواقها)، وهو ما قد يؤدي في المدى المتوسط إلى آثار سلبية على أداء المصارف وربحيتها، حيث أن انخفاض فوائض الحكومات قد أثر على سيولة الأسواق والاستمرار في تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى، ولا شك أن لانخفاض السيولة في الأسواق العربية والخليجية آثار سلبية على المصارف تتمثل في استمرار التراجع في الائتمان المقدم إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية الحيوية.[36]
- من أبرز التحديات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية الظروف التشغيلية الصعبة الناجمة بشكل أساسي عن الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة، وعموما تعاملت المصارف العربية حتى الأن بطريقة سلمية مع التطورات السلبية التي شهدتها المنطقة مستفيدة من خبراتها السابقة خصوصا ظروف الأزمة المالية العالمية (2008م) ،مثلما اتخذت سلسلة من الإجراءات الوقائية تمثلت في تبني سياسات محافظة على صعيد إدارة المخاطر وكفاية رأس المال وتعزيز السيولة.

5- دوافع ومبررات الاندماج المصرفي العربي:

إن الدوافع والأسباب التي تقف وراء الإندماجات العالمية هي نفسها التي تدفع الدول العربية في السير بهذا الاتجاه العالمي،

ولكن بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها القطاع المصرفي العربي هناك من يقول أن الأسواق الصغيرة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة وفي نفس الوقت تحقق أرباحا سهلة (أي بمعنى أن هناك من يقول أن هناك مصارف صغيرة تعمل في الأسواق العالمية وهي تحتفظ بأسواقها الخاصة)، وهذا الحال يحفز المصارف على المقاومة وفضلا عن ذلك فإن قرار الاندماج يتوقف على المصارف التي تسيطر عليها الحكومة التي تميل للاحتفاظ بسيطرتها على القطاع المصرفي وحتى المصارف الأسرية غير مستعدة للتفريط بنفوذها الشخصي من أجل مصالح وطنية، لكن مع كل ما سبق ذكره فإن هناك مجموعة من الدوافع والمبررات التي تدفع المصارف العربية بما فيها المصارف الاسلامية للاندماج وهي:

- تقتضي الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) في شقها المصرفي والمالي التزام الدول النامية ومنها الدول العربية والاسلامية التي دخلت أو في طريق الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية العمل تدريجيا على فتح السوق المحلية للموردين الأجانب لبعض الخدمات المصرفية والمالية التي تنسجم مع احتياجات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية وهو ما يضم الدول العربية إزاء التحدي المحتمل من لدن المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة إلى الأسواق المصرفية الاسلامية الغنية، ومع ما تتمتع من امكانيات تكنولوجيا ومالية وانتاجية وادارية كبيرة وبدون شك فإن ذلك سيكون له مخاطر وانعكاسات سلبية على المصارف العربية والاسلامية.
- تعاني العديد من الدول العربية من ظاهرة التمصرف الزائد (banking-over) لاسيما كل من لبنان والبحرين والأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة فضلا عن تركز العمليات في عدد قليل من المصارف.[37]
- تعاني المصارف العربية بما فيها المصارف الاسلامية من صغر أحجامها وتواضع هياكلها التمويلية وحجم أعمالها مقارنة بالمصارف الأجنبية.
- الحاجة إلى قيام المصارف العربية والاسلامية بدور أكثر فاعلية على الساحة المحلية والاقليمية خاصة في ضوء تبني العديد من الدول العربية لبرامج الاصلاح الاقتصادي وعملها على تعظيم دور القطاع الخاص والتوسع في اقامة المشاريع الوطنية العملاقة التي تحتاج إلى تمويلات ضخمة لا تستطيع تقديمها البنوك الفردية.
- إن معظم المصارف العربية تتعاون مع مصارف مراسلة بحكم أن لكل تعاون اقتصادي ومالي يمر إلزاميا عبر هذه المصارف وفي البيئة المعاصرة مع تعاظم الغموض في الاقتصاد العالمي وتحمّل المصارف لضغوطات تمويل كبيرة وبالتالي مخاطر متفاقمة يظهر التكتل المصرفي العربي كضرورة قصوى، وبهذا الصدد صرح الخبير الاقتصادي البروفيسور جاسم عجاقة أن هذا التكتل وحده لا يكفي، بل يجب على الدول العربية أن تتكتل اقتصاديا عبر زيادة حجم الاستثمارات والتجارة البينية بهدف الوصول إلى سوق عربي مشترك على غرار الاتحاد الأوروبي بحيث يسمح هذا الاندماج الأفقي للاقتصاديات العربية بامتصاص الأزمات المالية والاقتصادية ،و أردف قائلا أنه: لولا وجود الاتحاد الأوروبي لكانت دول مثل اليونان وإيرلندا قد اختفت من الخريطة الاقتصادية العالمية[38] فحجم التجارة البينية للدول العربية منخفض وكأن هناك سياسة مبرمجة لإضعاف العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاسلامية ومنها المصارف، مما يفسح المجال أمام المؤسسات والمصارف الأجنبية للسيطرة على اقتصادات المنطقة وقد دعا محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز المصارف العربية إلى التوحد والنهوض باقتصادات

المجتمعات العربية وخدمة قضاياها ما يجعلها مؤهلة للتكتل وفرض رؤاها على المستوى الدولي وقادرة على اسماع صوتها عند صياغة التشريعات والسياسات المالية العالمية ورأى أن الاضطرابات والحروب التي تشهدها المنطقة وضعها أمام منعطف تاريخي يتطلب ضرورة تكاتف الجهود إقليميا للحفاظ على استقرار الأنظمة المالية العربية.[39]

ثالثـــا: المصارف الاسلامية في البلدان العربية :

1- تطورات القطاع المصرفي الاسلامي العربي:

تستمر المصارف الاسلامية بالهيمنة على الساحة المصرفية الاسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها، حيث يوجد حوالي 150 مصرفا عربيا بالكامل من أصل 644 مصرفا عربيا، وعلى سبيل المثال فمن بين أكبر 100 مؤسسة مالية اسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، يوجد 48 منها في دول عربية، منها 41 مؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص،[40] ويعد السودان البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل وبلغ مجموع أصوله حوالي 21 مليار دولار في نهاية العام 2016م، وتشكل أصول المصارف الاسلامية بالكامل أكثر من 20% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، أي حوالي 600 مليار دولار بنهاية العام 2016م .

جدول رقم 05 :عدد المصارف الاسلامية في الدول العربية (2015)

	عدد المصارف	عدد المصارف الإسلامية
سلطنة عمان	20	2
الإمارات	56	8
الكويت	23	6
قطر	18	4
الجزائر	20	2
مصر	39	4
اليمن	19	6
العراق	63	18
البحرين	96	26
الأردن	25	4
فلسطين	15	3
موريتانيا	18	6
تونس	23	3
لبنان	65	5
الصومال	6	6
جيبوتي	13	4
المغرب	20	0
ليبيا	22	0
سوريا	19	3

السودان	36	36
السعودية	24	4
جزر القمر	4	0
مجموع الدول العربية	644	150

المصدر: اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص21.

ويبين الجدول رقم (06)البيانات المالية الأساسية لأكبر 10 مصارف إسلامية عربية خلال عامي 2015م و2016م، حيث تتوزع تلك المصارف العشرة بحسب الدول العربية كالتالي: 3 مصارف في السعودية و3 مصارف في الإمارات ومصرفان في قطرومصرف واحد في كل من البحرين والكويت.

الجدول رقم 06 : بيانات أكبر 10 مصارف اسلامية عربية (مليار دولار)

	2016	الموجودات		الودائع		القروض		حقوق الملكية		الأرباح (مليون دولار)	
		2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	
1	مصرف الراجحي/ السعودية	90.6	84.2	72.7	68.6	60.0	56.1	13.9	14.2	2.167	1.901
2	بيت التمويل الكويتي	53.9	54.3	34.8	35.3	36.1	37.2	6.7	6.8	529	625
3	بيت دبي الإسلامي	47.7	40.8	33.3	30.0	31.3	26.5	7.4	6.2	1.104	1.046
4	مصرف قطر الإسلامي	38.4	35.0	26.2	25.1	27.0	24.0	5.5	4.7	580	558
5	مصرف أبوظبي الإسلامي	33.3	32.3	26.9	25.9	21.3	21.4	4.2	4.1	532	527
6	مصرف الإنماء/ السعودية	27.9	23.7	21.5	17.5	18.7	15.2	5.1	4.9	401	392
7	مصرف الريان/ قطر	23.29	22.9	15.7	15.3	18.4	17.2	3.4	3.4	429	557
8	مجموعة البركة المصرفية/البحرين	23.4	24.6	18.3	19.4	17.0	17.9	2.0	2.1	268	286
9	بنك الجزيرة/السعودية	17.7	16.9	13.8	13.3	11.2	11.2	2.2	2.0	233	343
10	مصرف الإمارات الإسلامي	16.1	14.5	11.2	10.7	9.9	9.3	1.8	1.4	28.8	174.6
	المجموع	372.9	349.2	274.4	261.3	250.9	236.0	52.2	48.0	6,271.8	6,409.6

المصدر :مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق.نص 22 .

شهدت الموجودات المجمعة لأكبر 10 مصارف اسلامية عربية ارتفاعا بنسبة 6.8% من نحو 349.2 مليار دولار عام 2015م إلى حوالي 372.9 مليار دولار بنهاية عام 2016م، وهي تشكل حوالي 12% من إجمالي الأصول المصرفية العربية كما ارتفعت ودائعها خلال الفترة نفسها من نحو 261.3 مليار دولار إلى 274.4 مليار دولار (بنسبة 5%) وقروضها من 236 مليار دولار إلى 250 مليارا بنسبة 6.3% ورأس المال من 48 مليار دولار إلى 52.2 مليارا (بنسبة 8.8%).

وأشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إلى دخول 21 مصرفا اسلاميا عربيا ضمن قائمة أكبر 1000 مصرف في العالم بحسب رأس المال الأساسي لعام 2016م، وقد توزعت تلك المصارف بين الدول العربية كالتالي 6 مصارف إسلامية إماراتية و5

مصارف إسلامية بحرينية و4 مصارف إسلامية في كل من قطر والسعودية، ومصرفان إسلاميان كويتيان، وبلغ مجموع رأس المال الأساسي للمصارف العربية الاسلامية الـ21 نحو 61.2 مليار دولار، أي ما يشكل 20.5% من إجمالي رأس المال الأساسي للمصارف العربية المذكورة ضمن اللائحة، وبلغت موجوداتها حوالي 455.6 مليار دولار أي نحو 17.8% من الإجمالي.[41]

2- المصارف الاسلامية وخيار الاندماج:

رغم النجاحات التي ميزت مسيرة المصارف الاسلامية هناك العديد من التحديات المختلفة التي تواجهها وتهدد مستقبلها، وقد زادت حدّة هذه التحديات مع التحرير المالي وما يتضمنه من تحرير للخدمات المصرفية واشتداد المنافسة وزيادة المخاطر وسرعة التقدم التكنولوجي وغيرها من المتغيرات الجديدة في ظل العولمة المالية وزمن التكتلات ، وفي ظل هذه الظروف ليس للمصارف الاسلامية خيار سوى أن تندمج أو تتحالف على غرار البنوك التقليدية لضمان بقائها ومواصلة مسارها بثقة والحقيقة أن الكثير من الخبراء والمفكرين يؤيدون هذا الرأي ويرون أن البنوك الاسلامية لازالت صغيرة لكي تستفيد أو حتى تشارك فعلا في العولمة وإجراءاتها ولن تستطيع لعب أي دور ذي دلالة بسبب صغر حجمها، ولهذا فالمطلوب منها هو خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية وتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية عن طريق «الاندماج المدروس» والمعتمد على استراتيجية مستقبلية، تستطيع من خلالها خلق ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الأجنبية.

ويعتبر الدكتور أحمد محمد علي من الدعاة الأوائل الذين نادوا وأكدوا على ضرورة النمو في حجم المصارف الاسلامية ليبلغ على الأقل الحدود الدنيا المطلوبة للكفاءة المصرفية سواء من حيث رأس المال أو من حيث مقدار الودائع وأعقب أن عصر المصرفية العملاقة مع الألف الثالثة لا تستطيع البنوك الصغيرة الصمود فيه نظرا للمنافسة الشديدة التي تواجهها، ولذلك فهي مدعوة لدخول السوق العالمية الجديدة بأحجام تتناسب مع هذا السوق.[42]

ويقول الدكتور علاء الدين زعتري أن من ضمن ما تحتاج إليه المصارف الاسلامية هو التعاون والتنسيق الذي يبدأ ثنائيا وضمن مجموعات بهدف بناء كيانات كبيرة حيث اذا أرادت المصارف الاسلامية البقاء والاستمرار عليها أن تبدأ في عملية الاندماج لتواجه المتغيرات الدولية وتؤمن سلامة المودعين.[43]

ويقول الدكتور أحمد سليمان خصاونة أن العولمة المالية قد تتيح فرصا للمصارف الاسلامية لزيادة استخدام الصيغ التمويلية الاسلامية وفتحها قاعدة سليمة لمنطقة تجارة حرة اسلامية وأن أي نجاح تراه بعض المصارف الاسلامية في الاطار المنفرد دون التقدم نحو التعاون سيزيد من قوة التبعية المطلقة للكتل الاقتصادية الرئيسية، أما السير في الاتجاه الانعزالي سيجعل التعاون في المستقبل صعبا وكلما حدث تماطل أكبر أدى ذلك إلى زيادة تعقيد وضع المصارف الاسلامية بل إنها ستحارب بعضها وتنافس مثيلاتها لإثبات قوتها أمام أسواق الكتل الكبيرة.

مثلما أكد الدكتور أحمد سلامة أن اندماج المصارف الاسلامية لتتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية في ظل عولمة أسواق رأس المال الدولية يعد من بين الطرق التي تسلكها المصارف الاسلامية للشروع في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الاسلامية كما تؤدي إلى تحسين الكفاءة والأداء وتوسيع قاعدة الملكية وأضاف أنه إذا للمزيد من الفرع في البلدان الأخرى لكن بشرط إعادة هيكلتها وزيادة رؤوس أموالها وتنفيذ خطة محكمة للاندماج الذي يحقق لها المزيد من الكفاءة والتطوير والمنافسة

وتحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريعها.[44]

أمثلة على صفقات الاندماج المصرفي في بعض الدول العربية: 3-

أ- دولة قطر:

يبلغ عدد البنوك القطرية 18 مصرفا، 9 منها مدرجة في بورصة قطر وتبنت المصارف القطرية استراتيجية تهدف إلى البحث عن فرص استثمارية جديدة في المنطقة وذلك من خلال الاستحواذ على حصص أقلية وأغلبية في البنوك الخليجية والاجنبية اعتمادا على المقومات الضخمة التي تملكها والاداء القوي الذي حققته خلال السنوات الماضية وارتفاع الاعمال والارباح بصورة غير مسبوقة جعلها تفكر في التوسع الخارجي وشراء الحصص في الخارج حيث: [45]

في شهر ديسمبر عام 2016 بدأت المحادثات الأولية بين ثلاث مصارف اسلامية كبيرة في قطر (مصرف الريان و بنك «بروة» (مملوك للحكومة بنسبة 52.8%) وبنك قطر الدولي، بشأن الاندماج المحتمل اتمامه بنهاية عام 2017م والذي سينجم عنه ظهور كيان مصرفي ضخم على مستوى المنطقة بأصول تصل إلى 44 مليار دولار ورأس مال حجمه 6 مليار دولار، ويعتبر ذلك أحدث تطور على صعيد عمليات الاندماج المصرفي الخليجية بمرحلة تراجع أسعار النفط

وحسب البيان الصحافي المشترك عن هذه المصارف فإن الاندماج في حالة حدوثه سوف يؤدي إلى تكوين أكبر مصرف إسلامي في دولة قطر(قبل مصرف قطر الاسلامي) وثالث أكبر بنك في الشرق الاوسط ورابع اكبر بنك اسلامي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- البحرين:

تعد مملكة البحرين مركزا ماليا ومصرفيا رئيسيا في منطقة الخليج ويبلغ عدد سكانها 1.2مليون نسمة في حين يعمل فيها أكثر من 100مصرف ومؤسسة مالية منها حوالي 30 مؤسسة مالية اسلامية، وبالتالي فسوق البحرين هي سوق مشبعة وذات كثافة مصرفية مرتفعة، ويتضح ذلك جليا إذا ما قورن وضعها بعدد المصارف التي تعمل في المملكة السعودية وهي أكبر اقتصاد في المنطقة والبالغ عددها 24 مصرف فقط.

والجديد بالذكر أن تغير ديناميكية السوق بفرض تحديات جديدة على المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وسط مؤشرات تظهر تراجع نسبة النمو وانخفاض نسبة الارباح فضلا عن أن معايير كفاية رأس مال «بازل03» حفزت المصارف البحرينية على التوجه نحو الاندماج لتقوية قدرتها التنافسية والتخلص من اعباء الديون والتكاليف التشغيلية لتكتمل 5 صفقات اندماج لـ10 مصارف بحرينية خلال خمسة سنوات[46] حيث بدأت أولى بوادر الاندماج بين البنوك البحرينية في منتصف عام 2009، بعد الموافقة على دمج البنك البحريني السعودي ومصرف السلام، واندماج مصرف الشامل مع بنك الاثمار في نهاية العام نفسه، واتمام عملية اندماج ثلاثة مصارف اسلامية في البحرين(بيت ادارة الاعمال وبنك كابيفست وبنك ايلاف) ليحل محلها كيان جديد باسم» إبدار»، ثم اندماج بنك الإجارة مع بنك الاثمار مطلع شهر فيفري 2013م فاندماج» بي ام إي بنك» مع مصرف السلام بنهاية العام 2014م.

ج- المملكة العربية السعودية:

لا يبدي خبراء سعوديون أي حماس اتجاه عمليات الاندماج ضمن القطاع المصرفي السعودي ولا يرون حاجة لذلك أصلا بل على العكس، يرون أن هناك نقصا في عدد المصارف العاملة في البلد و التي ينبغي زيادة عددها حيث أن بلد بحجم السعودية يملك اقتصادا ضخما وكتلة سكانية هي الاكبر في منطقة الخليج لا يحتوي الا على عدد قليل من المصارف مقارنة بأصغر دولة في منطقة الخليج وهي البحرين، وينتقد الخبراء في ذلك هيمنة بعض العائلات على مجالس إدارات المصارف السعودية فضلا عن الاجراءات البيروقراطية لمؤسسة النقد العربي السعودي(البنك المركزي) التي تصعب منح التراخيص للإنشاء مصارف من طبقة صغيرة تعزز الاستثمار في المناطق البعيدة عن مراكز المدن وتقدم خدمات لا تهتم المصارف الكبيرة بتوفيرها في تلك المناطق[47]

د- الإمارات العربية المتحدة:

سجلت الامارات اكبر عمليتين للاندماج المصرفي على المستوى الاقليمي خلال العقد الحالي بإطلاق اثنين من اكبر الكيانات المصرفية في العالم وهما» الامارات دبي الوطني» ثـم» بنك أبوظبي الاول» وهو ما يستفتح آفاقا واسعة لاندماجات عديدة للسنوات المقبلة في ظل وجود تشجيع حكومي قوي لدعم الاتجاه نحو خلق كيانات كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع المصرفي حيث ان تواصل عملية الاندماج يتواكب مع استراتيجية» الامارات ما بعد النفط» وأهداف «مئوية الامارات 2071» بالإضافة إلى «رؤية الامارات 2021».[48]

هـ- لبنان:

لقد شهد القطاع المصرفي اللبناني عددا من عمليات الاندماج والاستحواذ في السنوات الاخيرة، حيث استحوذ فرنسيك بالكامل على البنك الاهلي الدولي في ماي عام2014م واشترى « سيدروس إنفست بنك» كل أسهم» ستاندارد تشارتر» في شهر جوان عام2014م بالإضافة إلى اندماج بنك الصناعة والعمل والبنك التجاري للشرق الأدنى في شهر ماي 2014م وتغير اسمه إلى «بنك سرادار»، كما استحوذ بنك بيبلوس على99.18% من أسهم بنك فرعون وشيحا في شهر ماي عام 2016م وأعلن بنك لبنان و المهجر في شهر جوان 2016م أنه يتفاوض لشراء عمليات وفروع HSBC في لبنان، وتجدر الاشارة إلى دخول 10 مجموعات مصرفية لبنانية في لائحة أكبر 1000مصرف في العالم بحسب الشريحة الاولى لرأس المال التي أصدرتها مجلة BANKER THE في شهر جويلية عام 2016م.[49]

الخـــاتمـــة :

يعد الاندماج المصرفي أداة للتكيف والبقاء والازدهار والاستمرارية في بيئة شديدة التعقيد تزداد فيها المنافسة بين الكيانات المصرفية والمالية العملاقة، وتنجم عنه أثار في غاية الأهمية تمس كل أطراف ومكونات عمليات الاندماج بوجه خاص، مثلما لديه انعكاسات على الصناعة المصرفية والاقتصاد الكلي بمكوناته بوجه عام، ولا شك في أنه يؤثر بشكل كبير وبصورة ايجابية على تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية من خلال توحيد الجهود وتجميع الطاقات وتبادل الخبرات وتركيز رأس المال، وهو ما يوفر البيئة المناسبة للابتكار والابداع والتطوير و يعزز القدرة التنافسية لها.

لكن في ظل انعدام نظرية عامة للاندماج المصرفي يمكن من خلالها التنبؤ بنجاح أو فشل عمليات الاندماج فانه من الحكمة

ومن المفيد جدا استقراء تجارب الدول المختلفة في عمليات الاندماج خصوصا اذا تم الأخذ في الاعتبار الظروف التي تمر بها كل دولة،واختيار النموذج المناسب الذي يتلاءم مع ظروف وأوضاع المصارف العاملة فيها، ومراعاة المدة التاريخية بين التجربة والتطبيق الفعلي في الدولة المعنية ،اذ ما يناسب دولة معينة في وقت ما قد لا يلاءم دولة أخرى في وقت اخر حتى لو كان هناك توافق في ظروف الدولتين.

ومن الجدير بالذكر، أنه منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية (2008 م) فقد تزعزعت الثقة في المصارف الكبيرة نتيجة حدوث العديد من الانهيارات و الافلاسات التي طالت بنوكا أمريكية عريقة وكذلك بنوكا أوروبيه فلحد الآن مازال عملاق البنوك الألمانية دوتشه بنك يعاني من أزمة ثقة زادت من تأزم الوضع المصرفي والمالي في منطقة اليورو التي عانت فيها المصارف من مشاكل كبيرة، بدء بالمصارف اليونانية مرورا بالمصارف الاسبانية فالايطالية ثم الألمانية وهذا يعني أن الخطر موجود دائما بالرغم من الحجم و القوة المادية الظاهرية لهذه المصارف.

ومن المفارقة أن من كانوا خلف قيام « البنوك الشاملة» وتأسيس المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة هم الآن يصرخون وينادون عاليا بالعودة الى الماضي ووقف تجربة البنوك الشاملة وضرورة تجزئتها وتفرغها لممارسة العمل المصرفي التقليدي فقط كما كان ذلك سائدا من قبل، فمع تعقيد العمل المصرفي وانتشار الأزمات وحالات التعثر والإفلاس أصبحت المصارف الكبرى تنقل تركيزها عند اقدامها على أي عملية دمج من مسألة الحجم وجمع الودائع الى نوعية الموجودات وجودتها، ومن الاهتمام بالانتشار الجغرافي الى التركيز على الجدوى الاقتصادية من التواجد في بلدان معينة فضلا عن كيفية الالتزام بالمعدلات الدولية للملاءة والسيولة، وهذا لا يعني أن هدف تحقيق اقتصاديات الحجم لم يعد ينطبق على المصارف أو ليس من ضمن أولوياتها ولا يدخل ضمن حسابات ربحيتها ،خصوصا أن المصارف الغربية كمثال تواجه ضغوطا متزايدة من هذه الناحية بفعل النمو المضطرد في حجم عدد من المصارف الاسيوية خاصة الصينية التي بات عدد منها يحتل المراتب الأولى في ترتيب المصارف حول العالم مما يزيد من قدرتها على منافسة المصارف الغربية.

وخلاصة القول أن الأمر المؤكد والذي لا جدال فيه هو أن الصناعة المصرفية تعتمد بشكل كبير وأساسي على الثقة، حيث أنها الأساس لنجاح أي مصرف ويضاف الى ذلك بالنسبة للمصرف الاسلامي سمعة الهيئة الشرعية، فمن الجوانب المهمة في اكتساب ثقة المتعاملين قوة رأس مال المصرف التي تؤكد الثقة بمستقبله وسلامة ودائعه وتوحي للمودعين بالطمأنينة على ودائعهم، و قد أكدت العديد من الدراسات أن المصرف الاسلامي يحتاج الى نسبة أعلى من رأس المال وذلك لأنه ليس مصرفا تجاريا محضا بل يجمع بين صفتي المصرف التجاري والمصرف الاستثماري. لذلك يعتبر اندماج المصارف الاسلامية الحل الأنسب لتحقيق الحجم الأمثل لتقوية رؤوس أموالها وتعزيز تنافسيتها، والاقتصاد الاسلامي يرحب بالاندماج المدروس تحقيقا للأمن الاقتصادي، ففي الاندماج نوع من التلاحم والتآزر والتعاون وذلك مطلوب شرعا بشرط أن يتم مع مراعاة الضوابط القانونية والشرعية من شفافية واحترام ارادة الأطراف والمساواة بين الشركاء وغيرها من الضوابط الواردة في فقه المعاملات، وقد يأخذ البعد الشرعي مكانة أكثر أهمية اذا حصل اندماج بين بنكين تقليديين أو أكثر ونجم عنه مصرف إسلامي حيث يصبح موضوع استحداث هيئة رقابة شرعية وتدريب العمل المصرفي الاسلامي أمرا ملحا.

الهوامش

1/ أ. مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،العدد السابع، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،جوان 2010، ص 111.

2/ د. عبد الستار الخويلدي، الدمج المصرفي (طرقه ومتطلباته الشرعية، ندوة البركة الحادية والعشرين للاقتصاد الاسلامي، مكة المكرمة، 19 و20 نوفمبر 2001، ص 07.

3/ رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 21.

4/ نفس المرجع ص 22.

5/ عبد الستار الخويلدي، مرجع سابق، ص 15.

6/ نفس المرجع، ص 07.

7/ أ. حسان خضر، الدمج المصرفي، سلسلة جسر التنمية،المجلد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 02. البحث متوفر على الرابط التالي :

http//:www.arab-api.org/devbrg/brdg. 409 htm

8/ عبد الكريم جابر شنجار، قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع –علمي- كانون الأول، 2007، ص 02.

9/ أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 03.

10/ رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص 29.

11/ أ.حسان خضر، مرجع سابق، ص 03.

12/ رمزي صبحي مصطفى الجرم، رجع سابق، ص 30.

13/ محمود أحمد التوني،الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والاثار)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2007 ، ص 75.

14/ رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص 31.

15/ أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 03.

16/ رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق ص38 و39.

17/ نفس المرجع، ص 48.

18/ نفس المرجع، ص 52.

19/ مطاي عبد القادر، مرجع سابق، ص 121.

20/ عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سابق، ص 3 و4.

21/ أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 06.

22/ ايناس عباس محمد، الاندماج المصرفي (نظرة شمولية)، ص08. البحث متوفر على الرابط التالي :

www.mof.gov.iq/lists/Researches And Studies.3/pdf

23/ محمود أحمد التوني ،مرجع سابق، ص 104 .

24/ مقال بقلم عدنان أحمد يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية سابقا بعنوان: الصيرفة الاسلامية والاستقرار المالي، أفريل 2017، متوفر على موقع CNN على الرابط التالي تاريخ الاطلاع 01 أوت 2017.

:business/02/28/ 2017/islamic banking-financial-stability-opinion https //:arabic.cnn.com

25/ مجلة اتحاد المصارف العربية، الصيرفة الاسلامية بين النمو والتفوق، دراسات وأبحاث وتقارير، العدد 440، يوليو 2017، ص 20.

26/ مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 110.

27/ مقال بعنوان:»ستاندرد آند بورز» : توحيد المواصفات يعيد الصرفة الاسلامية إلى مسارها الصحيح، مجلة القبس الالكتروني بتاريخ 5 سبتمبر2016 على الموقع التالي: 227816/com.alqabse/ تاريخ الاطلاع: 05/جوان/2017م.

28/ مجلة اتحاد المصارفة العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 14.

29/ خاص ... أقوى 20 بنكا خليجيا في 2017، الموقع الاخباري الاقتصادي أموال 16 -7 /2017 على الموقع التالي: تاريخ الاطلاع 16 جوان 2017م.

amwal-mag.com

30/ أهم 10 بنوك في العالم، شبكة الباحثون السوريون على الموقع التالي:

www.syr-res.com/article.9978/html

31/ اتحاد المصارف العربية أعلن عن نتائج عمليات القطاع المصرفي العربي لعام 2016، مجلة الدورة الاقتصادية، على الموقع:

www.dawra.com/2017/03/15/

32/ نفس المرجع.

33/ مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 441، أوت 2017، ص 18.

34/ علاء الدين زعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي، بحث مقدم الى ندوة البركة الثانية والعشرون، البحرين1423هـ، متوفر في منتدى التمويل الاسلامي على الرابط التالي :

islamifin.go-forum.net/t482-topic

35/ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية، (مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها)، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص 215.

36/www.dawra.com/2017/03/15/

37/ أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 14.

38/ اتحاد المصارف العربية، عدد 432، نوفمبر 2016، ص 73.

39/ د. فريز زياد، ندعو البنوك العربية إلى التوحد لإسماع صوتها عالميا، اتحاد المصارف العربية، عدد 436، مارس 2017، 10.

40/ اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 21.

41/ اتحاد المصارف العربية، عدد 441، مرجع سابق، ص 81.

42/ د. أحمد محمد علي، المصارف الاسلامية على مشارف الألفية الثالثة، مشروع خطاب في الاجتماع العام لاتحاد المصارف العربية بودابست، 08/06/1998، ص 08.

43/ علاء الدين زعتري، مرجع سابق.

44/ أنظر: ملخص رسالة دكتوراه للباحث أحمد سلامة المحاضر بمؤسسة النقد العربي السعودي بعنوان :» المصارف الاسلامية بين الترشيد والعولمة والدمج في ظل المنافسة العالمية»،متوفر على الموقع:

www.stob5.com.93738/html

45/ مقال بعنوان :»موديز: الاندماج يعيد التوازن الى القطاع المصرفي في قطر

https//; www.alaraby.co.uk/economy2017/02/21/

46/ شطب هوية « بي إم أي بنك» وتحويل معاملاته لمصرف السلام لنهاية العام من الموقع:

gulf.ogaam.com/article.611450/02/10/2016/

47/ «تكتلات البنوك الخارجية...تكتلات واعدة أم سحابة صيف» أموال متوفرة على الموقع com.mag-amwal

48/ أنظر: نجاح اندماج مصارف الامارات يفتح الأفاق لعمليات مماثلة، جريدة البيان الاقتصادي الصادرة يوم 05/04/2017 المؤرخ على الموقع

www.albayan. ae/economy/capital markets/

49/ مقال بعنوان :»القطاع المصرفي اللبناني: استمرار النمو»، إعداد الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، إدارات الدراسات والبحوث، العدد 429 أوت 2016، ص 14.